TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/41(2)L.4/Rev.1
3 April 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والأربعون
الجزء الثاني
جنيف، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥
البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال التحضيرية للدورة التاسعة للمؤتمر

جدول الأعمال المؤقت والشروح المتفق عليها
للدورة التاسعة للمؤتمر*

تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي متجه نحو العولمة والتحرير

الاستجابة لتحدي الاستفادة إلى أقصى حد من الأثر الانمائي للعولمة والتحرير، مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار. ولتحقيق هذه الغاية، سيعالج المؤتمر المواضيع التالية:

١- سياسات واستراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي متزايد الترابط في التسعينات وما بعدها

(أ) تقييم إشكالية التنمية في السياق الراهن

(ب) وضع سياسات واستراتيجيات للمستقبل

٢- تعزيز التجارة الدولية كأداة للتنمية في عالم ما بعد جولة أوروغواي

٣- تعزيز تنمية المؤسسات والقدرة التنافسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

٤- عمل الأونكتاد في المستقبل وفقاً لولايته؛ والآثار المؤسسية المرتبة عليه.

---

* كما أقرها مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة ٨٥٨ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وطلب المجلس الى الموظف المسؤول عن الأونكتاد أن يستكمل جدول الأعمال المؤقت بالبنود الإجرائية والإدارية المعتادة. كما أحاط المجلس علماً بمذكرة المعلومات الساسية التي أعدتها الأمانة والمرفقة بهذه الوثيقة.

الشروح المتفق عليها لجدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع

سينظر المؤتمر، استنادا إلى تقييم للاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي، ولا سيما الاتجاهات المتعلقة بعمليتي العولمة والتحرير، في نُهج سياسة وتدابير وطنية ودولية من أجل تعزيز النمو والتنمية المستدامة.

الموضوع ١(أ)

سيجري المؤتمر تقييماً للاتجاهات الأساسية في النظام الاقتصادي الدولي، ولا سيما تزايد وتعمق الترابط فيما بين البلدان وقطاعات الاقتصاد، وذلك في ضوء آثارها على عملية التنمية. وسيبحث المؤتمر بوجه خاص فرص النمو والتنمية التي تتيحها عمليتا العولمة والتحرير في مجالات مترابطة كالتجارة، والتكنولوجيا، والنقد والتمويل، والاستثمار، والخدمات، والسلع الأساسية، والبيئة، فضلا عن المخاطر والآثار السلبية التي قد تنطوي عليها هاتان العمليتان. ويمكن للمؤتمر أيضا بحث القضايا الجديدة والناشئة التي تدخل في نطاق اختصاصه، وذلك من منظور آثارها على التجارة والتنمية.

الموضوع ١(ب)

سينظر المؤتمر في ما يلزم من سياسات واستراتيجيات وطنية ودولية مناسبة لتمكين البلدان النامية من الاستفادة على نحو كامل من فرص النمو والتنمية التي يتيحها السياق العالمي الجديد، في الوقت الذي تقلل فيه إلى أدنى حد من مخاطر حدوث اختلالات وأوجه عدم استقرار جديدة، بما في ذلك في الأسواق المالية الدولية، واحتمال تهميش أقل البلدان نموا والاقتصادات الضعيفة الأخرى. وفي هذا الصدد، سيضع المؤتمر في اعتباره المشاكل ذات الصلة للاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية. وسينظر المؤتمر أيضا في تدابير الدعم الدولية المناسبة لتمكين أقل البلدان نموا من الاشتراك بصورة أكثر فعالية في عمليتي العولمة والتحرير، مع مراعاة نتائج الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات. ويمكن النظر أيضا في تدابير مماثلة لصالح البلدان المنخفضة الدخل والاقتصادات الأخرى الأضعف هيكلياً، كتلك الواقعة في افريقيا، وذلك بهدف تحسين الظروف الاقتصادية من خلال رفع مستويات الدخل وحصائل التصدير.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون الهدف هو بناء توافق آراء حول عناصر التعاون الانمائي ونُهج السياسات والاستراتيجيات الانمائية المناسبة، على المستويين الوطني والدولي، المطلوبة للمستقبل. وفي هذا السياق، ينبغي للمؤتمر أيضا أن يولي الاهتمام، في جملة أمور، إلى القضايا المتصلة بمشاكل البطالة، وتخفيف الفقر، والتنمية المستدامة؛ والسياسات الهادفة إلى زيادة التقدم المحرز في الوصول إلى الأسواق وتدعيمه؛ ودور الحكومة والقطاعين العام والخاص في عملية التنمية؛ وتدفقات الموارد، والدين الخارجي. ويمكن أن يتناول المؤتمر أيضا نُهجاً جديدة للتعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب، فضلاً عن دور التجمعات الاقتصادية الاقليمية وأثرها المحتمل على التنمية في الاقتصاد العالمي المتجه نحو العولمة والتحرير.

الموضوع ٢

ينبغي للمؤتمر أن يركز على النظر في السياسات والتدابير والاجراءات الملموسة اللازمة على المستويين الوطني والدولي لتعزيز دمج البلدان النامية، ولا سيما اقل البلدان نمواً، في النظام التجاري الدولي. وسينظر المؤتمر في التدابير الوطنية والدولية ذات الصلة الرامية إلى تيسير دمج الاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي. وبوجه خاص، ينبغي أن يغطي المؤتمر المجالات التالية: أثر اتفاقات جولة أوروغواي على التنمية؛ والتدابير الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة تماماً من الفرص التجارية الناشئة عن الجولة، مع طرح مقترحات لترجمة الالتزامات المتعهد بها في اجتماع مراكش الوزراي بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية إلى عمل ملموس؛ وتعزيز التكامل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بغية التصدي للشواغل الإنمائية المتعلقة بالتجارة التي تساور البلدان النامية؛ وتطور نظام الأفضليات المعمم؛ والتدابير اللازمة لبناء القدرات في مجال الكفاءة فيي التجارة، بما في ذلك الوصول الى تكنولوجيات المعلومات؛ وآثار تكنولوجيات المعلومات على التجارة؛ والتجارة والبيئة؛ والعلاقة المتبادلة بين التجارة وسياسة المنافسة؛ وبناء القدرات في البلدان النامية في مجال الخدمات والفرص التجارية في هذا القطاع؛ والتقليل من عدم الاستقرار والمخاطر التي تواجهها البلدان النامية التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، وتعزيز تنويع السلع الأساسية؛ وادارة الموارد الطبيعية بكفاءة.

الموضوع ٣

سيركز المؤتمر على تحديد السياسات والتدابير والاجراءات الملموسة اللازمة على المستويين الوطني والدولي لخلق وتعزيز روح المبادرة وبيئة مؤاتية لتنمية مؤسسات قادرة على المنافسة دوليا، آخذا في الاعتبار تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها. وسيجري النظر في تدابير السياسة على نحو متكامل يشمل مجالات مثل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؛ وتنمية القدرات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا؛ والخصخصة وإصلاح القطاع العام؛ والعلاقة المتبادلة بين المنافسة وتنمية المؤسسات.

الموضوع ٤

سيقيّم المؤتمر العمل الذي أنجزه الاونكتاد منذ دورته الثامنة، فضلا عن الاصلاحات المؤسسية التي اعتمدت في تلك الدورة. وسينظر المؤتمر أيضا في دور الأونكتاد في المستقبل، بما في ذلك علاقته بالمؤسسات الدولية الأخرى، من أجل ايجاد أوجه تعاون فيما بينها. وينبغي للمؤتمر، استنادا الى ولاية الأونكتاد وبغية تقوية منظومة الأمم المتحدة، أن يمكّن الأونكتاد من أن يصبح أداة أكثر فعالية لتعزيز التنمية ودمج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، دمجا كاملا في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي. وينبغي للمؤتمر أن يأخذ في الاعتبار الحاجة الى دمج الاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي. وسيبت المؤتمر في آثار برنامج العمل وفي هياكل الآليات الحكومية الدولية للأونكتاد واتجاهاتها، آخذا في الاعتبار أيضا ما يتحقق من نتائج في إطار المواضيع ١ و٢ و٣.

وسينظر المؤتمر أيضا، وفقا لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، في مساهمة الأونكتاد، ضمن مجال اختصاصه، في متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى، ومن بينها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

مرفق

خلفية جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع

مذكرة من أمانة الأونكتاد

١- يبدو أن الاقتصاد العالمي يتسم على نحو أساسي بعمليتين مترابطتين ترابطا وثيقاً وان كانتا متميزتين وهما: العولمة والتحرير على الصعيد الاقتصادي. وتتيح هاتان العمليتان فرصاً كبيرة للنمو والتنمية، ولكنهما تنطويان أيضاً على مخاطر حدوث عدم استقرار وتهميش فيما بين الدول وداخلها على السواء. والتحدي الذي تواجهه السياسة الوطنية والدولية هو التحرك في اتجاهات تمكّن من الاستفادة إلى أقصى حد من الأثر الانمائي للعولمة والتحرير، في الوقت الذي تقلل فيه إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار. وهذا التحدي يمكن أن يكون بمثابة أساس لصوغ جدول أعمال الأونكتاد التاسع.

٢- وهكذا يمكن للأونكتاد التاسع أن ينظر في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية المناسبة لتعزيز النمو والتنمية المستدامة استناداً إلى تقييم عام للاتجاهات الهامة في الاقتصاد العالمي يأخذ في الاعتبار الكامل الروابط المتداخلة المعقدة فيما بين القطاعات والقضايا. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بواقع هو أنه في حين أن عددا من المشاكل يعتبر مشتركا بين جميع البلدان النامية - بل إنه يعتبر في بعض الحالات مشتركاً بين البلدان المتقدمة أيضاً - فإن بعض البلدان تبدو بحاجة إلى اهتمام خاص في السياق الجديد. وبالتالي سيتعين إيلاء اعتبار خاص لمشاكل أقل البلدان نمواً التي ستضطر إلى مواجهة العولمة والتحرير انطلاقاً من حالة تتسم بمعوقات ناجمة عن أوجه القصور التي تشوب الهياكل الأساسية، وعن ضخامة الديون المتراكمة، والاعتماد على السلع الأساسية، وما إلى ذلك. وينبغي أيضا إيلاء اعتبار مماثل للبلدان ذات الدخل المنخفض وللاقتصادات الأضعف الأخرى كتلك الواقعة في أفريقيا.

٣- وينبغي للمؤتمر كذلك أن يسعى إلى تحديد السياسات والتدابير والاجراءات الملموسة، الوطنية والدولية، التي يمكن أن تسهم إسهاماً ايجابياً في بلوغ هدف تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد العالمي المتجه إلى العولمة والتحرير، في الوقت الذي تقلل فيه إلى أدنى حد من المخاطر والصعوبات. ويمكن توخي بذل هذا الجهد في سياق أشكال مبتكرة ودينامية بمشاركة من قبل القطاع الخاص وقطاع الأعمال والقوى العاملة والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية وغيرها. غير أن سلطات اتخاذ القرارات سوف تظل مناطة بالدول الأعضاء. ومن حيث المواضيع، يمكن تنظيم النظر في السياسات والتدابير والاجراءات الملموسة حول عدد صغير من المواضيع الأساسية التي تنبع من المجموعة الواسعة من القضايا التي تغطيها المناقشات بشأن الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي ولكن التي لا يمكن أن تشمل بالضرورة كل هذه القضايا.

٤- وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون بين بلدان الجنوب. وتتراءى، في إطار يتميز بسرعة النمو وبالدينامية الاقتصادية في بعض المناطق والبلدان النامية وبتنامي الصلات الاقليمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، إمكانيات كبيرة لتحقيق التكامل والتعاون، وهي امكانيات ينبغي استكشافها بصورة تامة.

٥- كما أن المؤتمر سيتيح للدول الأعضاء فرصة لتقييم الاصلاحات المؤسسية التي أُقرّت في الأونكتاد الثامن، والنظر في الدور المقبل للأونكتاد، بغية تعزيز فعاليته. كما سيبت المؤتمر في التوجه المقبل لعمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد.

٦- وينبغي الاسترشاد في الأعمال التحضيرية للمؤتمر بهدف زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية استنادا إلى مفهوم الشراكة من أجل التنمية حسبما هو معرف في التزام كرتاخينا، وبهدف بناء الثقة فيما بين البلدان من أجل تعزيز النمو والتنمية المستدامة.

٧- وسيسترشد المؤتمر أيضا بالنتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة في ميدان التنمية منذ الأونكتاد الثامن. وتشمل هذه المؤتمرات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة. وسيأخذ المؤتمر أيضا في الاعتبار في مداولاته تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن خطة التنمية وما تلاه من نقاش حول هذا الموضوع على المستوى الحكومي الدولي.

- - - - -